

التعليق (درس الفجوة) / نظم في احوال الف

حَافِظُ الْبَيْتِ

مجلة علمية محكمة تعتمد لأغراض الترقّيات العلمية  
تصدر عن رئاسة جامعة كربلاء



## رئيس التحرير

أ. د. حسن عودة الغانمي

## سكرتير التحرير

أ.م.د. شافي حسين علي الشريفي

## المحنة الاستشارية

أ.د. حسن عيسى الحكيم  
أ.د. عباس حسين الحميري  
أ.د. حاكم محسن محمد الكريطي  
أ.د. عبود جودي الحلي  
أ.د. عبد عون كاظم السعدي  
أ.د. صاحب مهدي الاطرقجي  
أ.عزیز كاظم النایف  
أ.م.د. زهير عمران عيسى  
أ.م.د. أحمد عبد الله الراجحي

## هيئة التحرير

أ.د. عبد عون هاشم الغانمي  
أ.م.د. علي حمزة الحسن اوي  
أ.م.د. عبد الكريم عبدالرزاق الحمداني  
أ.م.د. رياض محمد علي المسعودي  
أ.م.د. أحمد جمعة هـ  
أ.م.د. علي كاظم المصلاوي  
أ.م.د. ذكرى عدنان جواد  
أ.م.د. نهاد عبد الجليل مجيد  
د. ثامر كريم خضير  
د. علي حسين الطائي  
د. زياد حسن عبود  
د. منثم دويهم هادي

## الإدارة الفنية

**ندوة جاسم عبد الزهرة**

اسراء کاظم علي

**بشروی کاظم ذیاب**

## ضياء، حياء و هادي

مجلة جامعة كربلاء العلمية - المجلد السابع - العدد الرابع / أنساني / 2009

ت	فهرست البحوث	رقم الصفحة
١-	( The Reward Drama ) The literary man Mohammed Ali Al-Khafagi Analytical and Objectival study مسرحية ( الجائزة ) للأديب محمد علي الخفاجي دراسة موضوعية وتحليلية الباحث م.م. محمد حسين علي حسين جامعة كربلاء - كلية التربية - قسم اللغة العربية	١٥-١
٢-	AL-Jarah Bin Abdula AL-hikmy ١٥٠ hijri ١٧٣٠ After chirst الجراح بن عبد الله الحكمي ت ١١٢ هـ ٧٣٠ م سيرته ودوره الإداري والعسكري م.م. كوثر حسن هندي التميمي جامعة كربلاء - كلية التربية	٢٣-١٦
٣-	التعليل في الترس الخوي ( نظرة في أصول اللغة ) د.حسن عبد الغني الأسدي م.م. سناء علي حسين الحمداني (جامعة كربلاء - كلية التربية)	٢٣-١٦
٤-	ديوان أغاني الطائر الأخضر الغريب للشاعر هادي كريم الربيعي دراسة فنية م. مؤيد جاسم محمد حسين ود. حسين عدنان الحسيني وم.م. علي محمد ياسين جامعة كربلاء - كلية العلوم الإسلامية / قسم اللغة العربية	٤٨-٣٤
٥-	تقييم أثر الثقافة المحاسبية في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية دراسة ميدانية على عينة من المصارف العراقية أ.م. د. نصيف جاسم الجبوري م. د. نضال عبدا لله ياسين المالكي جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة المعهد التقني في كربلاء / قسم المحاسبة	٧٦-٤٩
٦-	أثر التدريس في ضوء خرائط أساليب التعلم في التحصيل الآني والمؤجل وتنمية الاتجاهات نحو مهنة التدريس لدى طلبة قسم الفيزياء كلية التربية ابن الهيثم أ.م. د. ماجدة إبراهيم الباي كلية التربية ابن الهيثم	٩٤-٧٧
٧-	أثر استخدام إنموذجي سكران ورازجلوث في التفكير الاستدلالي والتحصيل العلمي لدى طلبة الصف الخامس العلمي في مادة الفيزياء أ.م. د. ماجدة إبراهيم الباي م. د. وعد محمد نجاة صبري	٩٧-٩٥





## التعليل في الدرس النحوي (نظرة في أصول اللغة)

د. حسن عبد الغني الأسدي  
م.م. سناء علي حسين الحمداني  
(جامعة كربلاء - كلية التربية)

### ملخص البحث:

اقترون تطور الدرس النحوي بالتوجه نحو التعليل ويرز ذلك واضحا في درس الخليل وهو تعليل مؤسس على أصالة الخليل في كيفية فهمه للتراكيب النحوية. ويمكن أن نسم منهجه ومنهج تلميذه سيبويه بالمنهج التفسيري، وتظهر حقبة الزجاجي وابن جني ميلا نحو الإيغال في التعليل بالتوجه نحو التصنيف في العلل، فبرزت التعليل على وفق درجة مراحل الدراسة من التعليمية، إلى العلل الجدلية التي ضاق بها ذرعا ابن مضاء القرطبي، ولكن صرخته تلك لم تلق أذنا صاغية، ولم تكن ليثلثت إليها إلا في ظل المنهج الوصفي المعاصر الذي انحسر هو الآخر.

### Summary

The justification of linguistic phenomena has occupied an ample space from the applied studies of the grammatical subject in that it has become one of the pillars of the approach followed by the Grammarians and made it one of the four bases of analogy The linguistic justification is deemed a part of the theoretical from reached by the grammatical Arabic thinking .

The earlier scholars of Arabic has greatly been interested in justification as the basis in linguistic analysis this view is also shared by the latter scholars. The connection of justification with the grammatical study may help to say That there is a human need for this aspect to understand the grammatical phenomenon which has been employed to be a key part of the educational lesson.

### المقدمة //

من الطبيعي أن يتساءل الإنسان عن أسباب الظواهر التي ترتبط بحياته وبما يدور حوله، وشمل هذا التساؤل فيما شمل جانباً مهماً من جوانب حياة هذا الإنسان ألا وهو اللغة، تلك التي تعد من أبرز خصائص الإنسان وأهم ميزاته فكانت اللغة وسيلته المثلى في التواصل مع أفراد جنسه من بين بقية النظم التواصلية الأخرى كالنصية والعقد والكتابة (الخط) وغير ذلك، فباللغة استطاع الإنسان نقل خبراته الخاصة إلى غيره ومن ثم ورثتها الأجيال اللاحقة ومن الطبيعي أن يتساءل عن لغته ( اعني به الكلام بحسب مفهوم دي سوسير ) .

وأن يتساءل عن أنماطها وخصائصها التركيبية ( وهي التي يدور حولها التعليل في بحثنا هذا ) . وهو ما تعارف عليه النحويون باصطلاح ( التعليل النحوي ) . فلم أعربت كلمات ونثيت أخرى ؟ ولم كان كلُّ من الفاعل والمبتدأ والخبر مرهوعاً، وغيرها منصوباً، وبعضها مجروراً ؟ ومن الطبيعي القول أنه ينبغي لهذا التساؤل أن يُشبع ويجاب عنه إجابات شافية، وسواء وفق النحويون إلى هذه الإجابات أم لا، فليس ذلك محور العقد، بل إن المحور هو دخول ذلك التعليل بوصفه جزءاً من الإطار النظري الذي وصل إليه التفكير النحوي العربي.

وقد وجدت مؤلفات أفردت للوقوف على الأسس الأولى (الأصول) لهذا التفكير، ونحاول في هذا البحث إظهار بعض منها - إن شاء الله تعالى- بالعودة إلى الكتب الأولى في التأليف النحوي .

لقول إن تعليل الظواهر النحوية شغل -على ما يبدو- مكاناً فسيحاً من الدراسات التطبيقية للمادة النحوية، قبل أن يشغل ذلك المكان من الدراسات النظرية، بمعنى آخر إن المتقدمين من أئمة العربية قد اهتموا اهتماماً واسعاً بالتعليل وهو الأساس في التحليل النحوي وشاركهم في ذلك المتأخرون ولاسيما عند من ألف في الأصول النحوية على ما بين الفريقين من اختلاف منهجي في تناول الموضوع -على ما سيتضح من خلال البحث- يرتبط الكلام من التعليل النحوي بالكلام عن أول متكلم فيه وهو عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى (ت ١١٧هـ) وقد ذكر ابن سلام (٢٣١هـ) أنه " كان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل" (١) يعني إن الكلام عن العلل كان متقدماً جداً أنه في مدة سابقة لعصر هذا الرجل الذي عمل على تعميقها في الدرس النحوي، فكان سابقاً غيره في ذلك .

غير أن نحو الحضرمي لم يصل إلينا فثنتين وصف ابن سلام له الأمر الذي جعل أحقُّ بهذا القول الخليل بن احمد القرطبي (ت ١٧٠هـ) فيمكن أن نعدّه أول من بسط القول في العلل النحوية (٢)، وحسبنا كتاب سيبويه فإنه احتوى من تعليلات



الخليل الشيء الكثير؛ ويبدو أن ميله للتعليل كان بارزاً عند بوضوح من دون سواء فاسترعى أنظار بعض معاصريه فسأله عن علته تلك من أين أتى بها ( وسنقف على إجابته فيما بعد ).  
ويبدو أن سيويوه (ت ١٨٠هـ) لم يكن ليضيع فرصة الأخذ عن الخليل فكان دؤوباً في أن يسأله عن كثير من المشكلات مما لم يضع لها النجاة حلولا، كما أن سيويوه قد استفاد من تجربة أستاذه الخليل وبقيت أسئلته فوضع كثيراً من التعليلات النحوية لم يجد لأحد منها قولاً أو لتلك التي رأى فيها رأياً آخر.  
على إتنا ههنا نلحظ ارتباط التعليل بنشأة الدراسة النحوية ما يساعد ذلك على القول بالحاجة الإنسانية لهذا الجانب على فهم الظاهرة النحوية الذي وظف فيما بعد ليكون جانباً مهماً من جوانب الدرس التعليمي .

### التمهيد: مفهوم التعليل

#### العلة والتعليل لغة:

من المعاني التي ترد لهذه المادة ، واشتقاقاتها أن " العلة: الشرية الثالنية... والأم تُعلل الصبي بالمرق والخبز ليجزيه به عن اللبن وبقية كل شيء، والعلة: المرض، وصاحبها مُعلَّل...والعلة: حدث يُشغل صاحبه عن وجهه، والعلة: المريض" (iii).  
وفي القاموس: "وُعِلَّ بالأمر تُشَاغِلُ أو تُجْزَأُ، كَاعْتَلَّ... وقد اعْتَلَّ... مع دلالات عدة ، إلا أن دلالة السبب، والعذر هما المعنيان اللغويان الأكثر قرباً من الدلالة الاصطلاحية للتعليل ؛ جاء في اللسان " هذا علة لهذا ، أي سبب " (iv)، وقد ذكر الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) أنه قيل : " وهذه علة : سببه " (v) ؛ وهناك معنى آخر قريب من المعنى الاصطلاحي، ذكره ابن منظور (ت ٧١١هـ) وهو العذر إذ قال " وفي حديث عاصم بن ثابت : ما علني وأنا جلد نابل ، أي ما عذري في ترك الجهاد ومعني أهبة القتال " (vi)، ووضع العلة موضع العذر .  
وجاء في المصباح المنير " واعتل : إذا تمسك بحجة ، ذكر معناه القاربي ، واعلته جعله ذا علة . ومنه إعلالات الفقهاء واعتلالاتهم " (vii) فالتعليل ذكر العلة ، وأظهرها .

#### العلة والتعليل اصطلاحاً:

عرّف الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) العلة بقوله " هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه " (viii)، وقال التهالوني " العلة بالكسر وتشديد اللام لغة اسم لعارض يعترض به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار ، ولهذا سمي المرض علة ، وقيل هي مستعملة فيما يؤثر في أمر سواء كان المؤثر صفة أو ذاتاً . وفي اصطلاح العلماء تطلق على معان منها ما يسمى علة حقيقية وشرعية ووضعاً وعلة اسماً ومعنى وحكماً . وهي الخارجة عن الشيء المؤثرة فيه " (ix).

#### التعليل : نظرة اصطلاحية وتاريخية:

التعليل في اللغة: " مصدر علّ - أي سقى سقياً بعد سقى " (x)، وفي الاصطلاح " تبين علة الشيء " (xi) ما يعني القدرة على إظهارها. وكذا هو عند أهل المناظرة (أي المتكلمين) " ويطلق أيضاً على ما يستدل فيه من العلة على المعلول ويسمى برهاناً أيضاً " (xii). وعرفه صاحب دائرة معارف القرن العشرين بقوله " علّ الشيء بين علته وأثبته بالدليل " (xiii) والتعليل بعد ذلك نوع من أنواع التأكيد والتثبيت والاطمئنان بصحة الخبر أو الحكم وذكر الشيء معللاً مما يقوي تأثيره في النفس وثقتها به " (xiv).  
وهو ظاهرة واضحة في النحو العربي ، وكان واضحاً في المئونة الأولى في النحو العربي (أعني بها كتاب سيويوه). أما على مستوى المعالجة النظرية فلم توجد في الألف - إلا بعد مرحلة سيويوه. وبعد كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) رائداً في هذا المجال وجاء في عتبه عمل عظيم قام به العلامة ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فاق به من تقدمه، وجعل من تأخر عنه عائلاً على عمله وهو كتاب (الخصائص) الذي يعد بحق كتاباً في أصول علم العربية وكان المؤلف قد استفاد بصورة واضحة من أنماط التأليف الأصولي السائد آنذاك .

ولقد أسس التعليل في النحو العربي من دعائم المنهج الذي سار عليه النحويون وجعلوا العلة أحد الأركان الأربعة للقياس، وهي على ما قال السيوطي (ت ٩١١هـ) " للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم ، وعلة جامعة " (xv).

بل تُعدّ العلة " محور التفكير القياسي واشكالته الرئيسية " (xvi) لأنها جهد المستنبط يقتصر عليها وبذل الوسع يُستفرد لها، أما بقية أركان القياس فهي مبذولة له من دون ما أصل فكر أو رؤية... ولهذا ينبغي ملاحظة أن ترتيب أركان القياس المارة لا يتبين أهميتها بل إن ترتيب هذه العناصر على هذا الشكل، ترتيب اعتبار في الحقيقة ، فهو لا يعبر عن الأسبقية المنطقية ولا عن القوة الابستمولوجية لكل عنصر، ولا عن تدرج الخطوات الفكرية لدى القائل (xvii) ويتشارك في هذا كل من القائل النحوي، والقائل المنطقي (الكلامي) والقائل الفقهي (المجتهد).  
ومما يجدر ذكره ههنا أن البحث عن العلة تجاوز إطاره اللغوي إلى أن اتخذ قيمة قومية إذ أصبح البحث عنها بحثاً عن حكمة العرب في كلامهم فقد قال ابن جني: " أعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكنه منفعة ظاهرة ، وللنفس به مسكة وعصمة ، لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا وكذا ، وهو أجزم لها وأحمل لها ، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها من أن تكون تكلت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقرئها منهاجاً واحداً تراعيه وتلاحظه، وتتحمل لذلك مشاقه وكلفته، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتاً منها في شيء منه " (xviii).



وهكذا فإن البحث عن العلة يُصبح " نوعاً من بيان حكمة العرب " (xix) بل إن ابن جني قد بالغ كثيراً " فوصل حد التعسف ومخالفة المنهج السليم في النظر إلى التعليل فقد وضع باباً سماه " في أن العرب قد أرادت من العلة والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها " (xx) ، وهو خروج واضح عن خط الخليل بن أحمد ( أول من بسط القول فيها (العلل) (xxi) حينما سئل عن علته وطريقه إليها ( على ما ذكر الزجاجي ) : " فقل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيبتها ومطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علة، وإن لم ينقل ذلك عنهم، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسنا، وإن تكن هناك علة له، فمئلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبه النظم والأقسام. وقد صحت عنده حكمة باتيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللانحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن فعله لغير تلك العلة إلا إن ذلك ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فإن سح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول قليلاً بها " (xxii)

وهذا كلام يدل على علم صاحبه وتواضعه وبعده عن المبالغة، والقول في الغيبيات بما لا يعلم، وقد نال إعجاب الزجاجي فعلق عليه قائلاً " هذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه " (xxiii) وعلى العموم فإن الوقوف على طرح الخليل السابق الذكر لإشكالية التعليل يؤدي بنا إلى مجموعة من النتائج المنهجية أو بالأحرى طرائق منهجية ينبغي مراعاتها وهي على وفق سياق النص كما يأتي :

- ١- يُعدّ الخليل باسطاً للتعليلات النحوية متوسعاً فيها وبصورة لم تكن عند غيره من السابقين والمعاصرين بحيث استرعى انتباه السائل .
  - ٢- إن ظواهر العربية قائمة على العرف والعادة الجارية والسليقة اللغوية المتوارثة .
  - ٣- التعليل كما يراه الخليل محاولة للوصول إلى العلة الحقيقية القائمة في عقول متكلمي اللغة، وقد لا يمكن إدراكها.
  - ٤- القول بالعلل ينقسم بطابع فردي اجتهداني، وعلى ذلك فهو قابل للأخذ والرد؛ وهو محاولة للوصول إلى حكمة الأشياء .
- وعليه فالخليل بن أحمد القراهيدي كما يبدو كان صاحب منهج وصفي تفسيري، فهو يصف الظاهرة ويتبعها بالبحث عن علتها في محاولة للبحث عن الحكمة أي تفسير الظاهرة وحدثها إلى منزلة لا تدخله في التعسف بإصدار الأحكام ذات الصيغة المعيارية التحكيمية. ويبدو أن هذه المنهجية كانت مستحسنة عند الزجاجي (٣٣٧ هـ) إذ عرف العلة بقوله " إن عل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليس كالعلة الموجبة للأشياء المعلولة بها (يعني: عل المتكلمين) ليس هذا من تلك الطريق " (xxiv) فمن ثم يفهم تقسيمه للعلل على ملاحظة التدرج في الاستنباط فيقسمها إلى علل تعليمية وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية. (xxv)

وقد رأى جمهور النحاة إلزام ( العلة ) وإنكارها مما لا يتحقق بما رأوا من إلزام القياس وضروريته في استنباط نظام اللغة وقد عبر ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) عن فكرتهم هذه بقوله: " اعلم إن إنكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقرار كلام العرب ، فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة .

" ألا ترى أن اللغة كما وضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً، لم يجز إجراء القياس... فيها، واقتصر فيها على ما ورد به النقل ؟ ألا ترى أن القارورة سميت قارورة لاستقرار الماء فيها ولا يسمى كل ما يستقر فيه شيء قارورة ، وكذلك سميت الدار داراً لاستدارتها ولا يسمى كل شيء مستديراً داراً ؟ فلو قلنا إن النحو يثبت نقلاً لا قياساً وعقلاً لأدى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو وإلى التسوية بين المقيس والمنقول وذلك مخالف للمعقول " (xxvi)

وهو نص يضرب على وتر قريب من فكرة ( الكفاءة اللغوية ) التي يقول بها أصحاب النحو التحويلي؛ فالإنسان السليم يمكنه أن يؤلف جملاً عديدة من دون أن يكون قد سمعها قبلاً، وذلك راجع إلى وجود مراكز في الدماغ مهتمة بالجانب اللغوي من الإنسان تعمل على وفق قواعد وقوانين يعمل هؤلاء النحويون على ملاحظتها وتسجيلها .

وإذا كان كلام ابن الأنباري واضحاً كل الوضوح ولا سيما في تفرقه بين اللغة والنحو من هذا الجانب فإن ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) وهو سابق لم يكن يمثل وضوحه إذ قال: " لكن القوم بحكمهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين: أحدهما مالا بد من نقله كهيئته لا بوصية فيه، ولا تنبيه عليه، نحو حجر ودار، وما تقدم ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف الكلفة في علمه على الناس، فقتنوه وفصلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغني عن المذهب الحزن البعيد . وعلى ذلك قدم الناس في أول المقصور (والممدود ما يتدارك بالقياس والإشارات، ثم اتلوه مالا بد له من السماع والروايات، فقالوا: المقصور من حالة كذا، ومن صفته كذا، والممدود من أمره كذا، ومن سببه كذا.... فلما رأى القوم كثيراً من اللغة مقيماً متقاداً وسموه بمواسمه، وعنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز.... " (xxvii)



## المبحث الأول

### التعليل النحوي عند أوائل النحاة

#### التعليل عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)

لقد وقفنا فيما سبق على توسع الخليل في التعليل للظواهر النحوية ما جلب التساؤل حول طبيعة هذه التعليلات التي يذكرها (xxviii) وتصفح كتاب سيبويه - وهو تلميذ الخليل البارع - يؤكد ذلك إذ احتوى الكتاب على كثير من الظواهر النحوية التي عطل لها الخليل بن أحمد، وعلى ما يبدو كان الخليل لها مبتكراً، لأن ذكر سيبويه إياه في مسألة ما يؤكد أن تلك المسألة غير معللة سابقاً، ولم تكن محل نظر النحويين المتقدمين. واقتضت هذه المرحلة وهي مرحلة الخليل وسيبويه أن يوضع الكثير من التساؤلات النحوية التي يعود الفضل في طرحها إلى العقلية المتوقدة لصاحب الكتاب.

وفيما يأتي بعض النصوص التي تم اختيارها من كتاب سيبويه لمعرفة طبيعة التعليل عند الخليل ابن أحمد الفراهيدي:

١- في باب الحروف الخمسة التي يعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده ... قال سيبويه: "وزعم الخليل إنها صلت عملين: الرفع والنصب، كما صلت (كان) الرفع والنصب حيث قلت: كان أخاك زيد"، إلا أنه ليس لك أن تقول كان أخوك عبدالله، تريد كأن عبدالله أخوك لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمم فيها المرفوع كما يضمم في كان. فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال" (xxix).

٢- قال سيبويه: "وقال الخليل (رحمه الله): كمنى يده في يدي الرفع لا يكون غيره. لأن هذا لا يكون من صفة الكلام" (xxx).

٣- قال سيبويه: "وزعم الخليل - رحمه الله - إن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلوا في النداء من قيل: إن كل اسم في النداء مرفوع معرفة. وذلك أنه إذا قال: يا رجل، ويا فاسق، فمعناه كمنى يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل، وصار معرفة لأنك أثرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو هذا، وما أشبه ذلك" (xxxi).

٤- وهذا حوار دار بين سيبويه وأستاذه، يقول سيبويه: "قلت: أرايت قولهم: يا زيد الطويل، علام نصبوا الطويل؟ قال: نصب لأنه صفة لمنسوب. وقال: وإن شئت كان نصيباً على أعني. فقلت: أرايت الرفع على أي شيء هو إذا قال: يا زيد الطويل؟ قال: هو صفة لمرفوع. قلت: ألست قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله: لقيته أمس. الأحداث؟ قال: من قيل: إن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجزواً. فلما أطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلة... (xxxii).

٥- قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: (فأصدق وأكن من الصالحين) (xxxiii) فقال: هذا كقول زهير: بد لي أني لست بمذكرك ما مضى ولا سابق. شيئاً إذا كان جانياً

فبما جروا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكانهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكانهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا" (xxxiv).

يمكن أن نقول - اعتماداً على النصوص السابقة وغيرها التي وقفنا عليها عند مطالعة الكتاب - إن تعليلات الخليل ما هي إلا تفسيراً للأنماط التركيبية المستعملة من غير أن تنجبه هذه التعليلات إلى وضع القواعد وإصدار الأحكام ذات الصبغة المعيارية فمنهج الخليل أقرب إلى أن نصفه بأنه منهج وصفي تفسيري، وهو منهج يشبع فهم المتطلع المستزيد لفهم تعبيرات العربية الذي مثله سيبويه حق تمثيله).

ومرتكزات الخليل في هذا التعليل متعددة ففي النص ذي الرقم (١) يعتمد على ملاحظة الشبه الجزئي بين كان وأخواتها مع إن وأخواتها، واقتصر هذا الشبه على اشتراكهما في العمل، فكلاهما يعمل: الرفع والنصب. ولهذا الشبه لم تتعدد أنماط جمل الحروف المشبهة على ما هو الحال عليه في كان على ما يعتقد الخليل.

ويجعل الخليل المعنى مرتكزه في التعليل في النصين ذوي الرقمين (٢) و(٣)؛ وكأنه يستشرف ما وراء التركيب ليبرر الصورة الحالية التي صيغ على هياتها هذا التركيب.

لما في النص ذي الرقم (٤) فإنه يُعطل بالاطراد في الاستعمال الذي يبيح بعض التركيبات من دون غيرها ما لم يطرد. وفي النص الأخير ذي الرقم (٥) يضع الخليل علة التوهم في جزم الفعل.

وبعد فإن الملاحظ هنا يرى أن الخليل لا يتعامل مع الظواهر النحوية تعاملًا على وتيرة واحدة فهو لا يسير على خط واحد في نظريته التعليلية، فمرة يعتمد المعنى فيبحث ما وراء النص، ومرة يعتمد الشبه الشكلي في العمل وأخرى الاطراد، وأخرى القرب، ويؤدي هذا إلى القول بأن الخليل يرى أن يتعامل مع النص بما يحتمله هذا النص، فالمسألة ليست تجربة علمية ليتعامل معها بصيغة واحدة بل المسألة إنسانية تتداخل فيها عطل كثيرة، ولهذا تتعدد النظرات ومن ثم فإن هذه الرؤية قد ألقت بظلالها على التعليل النحوي بإطاره العام، فكانت علة التي تذكر في مواضع التفصيل ذات مستويات كثيرة لا يجمعها إلا جامع التسويغ، والقياس.

#### التعليل عند سيبويه (ت ١٨٠هـ)

فيما يأتي بعض النصوص التي توضح طبيعة التعليل كما طرحه سيبويه في كتابه:

١- قال سيبويه في تسكين آخر الفعل الماضي: "ولم يسكنوا آخر فعل، لأن فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضارباً، فتصنف بها النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجل ضارب. ونقول: إن فعل فعلت فيكون في معنى إن يفعل أفعل...." (xxxv).



- ٢- قال سيبويه في فتح نون الجمع: "فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الأعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمون، ورأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين، ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء..." (xxvii)
- ٣- وقال في إذهاب التثوين في المنادى: "وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرة في كلامهم ولأن أول الكلام يبدأ بالنداء، إلا أن تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكتم عليك، فلما كثر، وكان الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفاً لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم" (xxviii)
- ٤- قال سيبويه في: شائك والحج، اهلك والليل: "وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرة في كلامهم واستغناءً بما يرون من الحال، ثم جرى من الذكر وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل: إياك..." (xxviii)
- ٥- قال سيبويه في (باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء): "إعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم يُنى على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها وطته: إن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء كما إن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء. وكيونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كيونته مبتدأ" (xxix)
- يبدو أن سيبويه يسير على نهج أمثاله الخليل في التعليل للظواهر التركيبية معتمداً على قرآن يسعه بها النص الذي يدور حوله التعليل من غير إيغال أو تعسف وهذا ما نراه في النصين ذوي الرقمين (٣) و(٤) فعلة دلالة الحال الكثرة في الكلام مما يعطيهما النصان.
- غير أننا نجد صفاً وسعة في تعليلات سيبويه قد لا نجدها عند الخليل فسبويه يضع علة المرتبة من جملة ما يعتل به بمعنى أن وجود اللفظة في موضع يكسبها حكم أو حركة لللفظة التي اختصت بذلك الموضع. وهو ما رأيناه في النصين ذوي الرقمين (١) و(٥) وتزداد المسألة نحو الإيغال في علة الفرق الخاصة بالنص ذي الرقم (٢) ولكنه إيغال غير متعسف؛ إنه محاولة للتفسير.

### المبحث الثاني

#### التعليل النحوي ما بعد (الخليل وسبويه)

#### العلل النحوية في (الإيضاح لأسرار النحو) للزجاجي (ت ٣٢٧ هـ) (xi)

عقد أبو القاسم الزجاجي باباً مستقلاً تحت عنوان (باب القول في علل النحو) وضح فيه رأيه في العلل النحوية من جهة مدى إلزامها للأحكام في الفروع ومن جهة تقسيماتها. قال في الأولى: "إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها" (xii)

وهي ليست ملزمة فالحكم قد يتخلف، وإن وجدت العلة على غير ما هي الحال عليه في العلل الموجبة، وهي علل المتكلمين؛ فإن الحكم لا يتخلف عند وجودها، وذلك راجع إلى الاختلاف في طبيعة النوعين فعلى المتكلمين علل عقلية، أما علل النحاة فإنها علل مستنبطة من ملاحظة مجموعة الظواهر التي ارتبطت بالعلة، وهي علل افتراضية بمعنى أنها محتملة الوجود. أما في الجانب الثاني وهو تقسيمات هذه العلل فقد وضع الزجاجي تقسيماً لاقي رواجاً واسعاً في الدراسات اللاحقة. ومع بساطة تقسيمه الذي سنأتي على ذكره فإنه في الوقت نفسه جامع لأنواع العلل، ويبدو أن البساطة والشمول هما اللتان أعطتا هذا التقسيم القبول الواسع فيما بعد حتى إن ابن مضاء القرطبي في نظريته في رفض التعليل والعلل وما ارتبط بها من نظرية العامل النحوي، اقتصر على تقسيم الزجاجي عند كلامه في نقض العلل.

قسم الزجاجي العلل النحوية على ثلاثة أضرب هي: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، وأبان عن هذه الأضرب بقوله:

"فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره... فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدا قائم إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا بآن، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأننا كذلك علمناه وتعلمه... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

فأما العلة القياسية: فإن يقال لمن قال نصبت زيدا بآن، في قوله: إن زيدا قائم، ولم يجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأصلحت إعماله لما ضارعت، فالمنصوب بها مثبته بالمفعول لفظاً.

وأما العلة الجدلية النظرية (xiii): فكل ما يعمل به في باب (إن) بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أي بالماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المترامية أم المنفضة بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتكم بها إلى ما قدم مفعول على فاعله... (إلى غير ذلك من التساؤلات) وكل شيء اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدول والنظر" (xiii)

إن أثر المناظرات الكلامية والدلالية يبدو واضحاً في تقسيم الزجاجي الأنف الذكر؛ وعلى ما يلحظ فإنه قد اعتمد معياراً يمكن أن نصده بأنه (مدرسي) يبدأ بالمطالب المبتدئ وينتهي بالعالم المستنبط للعلل.

يبدو أن من نافذة القول حول تسميته العلل التعليمية وهي التي تعلمنا أن نطلق الكلام على سمة العرب في كلامهم تبدو غير موفقة أو بالأحرى غير دقيقة إذ إن قولنا: إن زيدا نصبت لأنه اسم إن لا يعطينا تلك الملكة التي تتكلم بها كما نظمت العرب كلامها



بنصب اسم إن ورفع خبرها. ولعل العلة القياسية<sup>(xiv)</sup> هي المحور في ذلك وهي التي ينبغي أن يقال عنها ما سبق من سفة العلل التعليمية ومن المناسبة أن يصطلح عليها تسمية العلل القياسية التعليمية، وفي المقابل نصطلح على العلل الأولى بتسمية: العلل الإعلامية، لأنها هي التي تعلمنا لم نصب زيد ورفع قائم في (إن زيدا قائم).

وختم الزجاجي باب العلل هذا برواية مهمة جداً عن بعض شيوخه أنه سأل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) عن علة التي يعلل بها في النحو من أين هي (وقد سبق ذكر إجابة الخليل) والزجاجي يذكره لرأي الخليل في العلل النحوية يلح إلى متابعتها في هذا الباب فالخليل يرى نفسه مجتهداً في استنباط العلل ويمكن أن ترد علة ويأتي غيره فيضع عللاً أخرى لما لحظه، فالعلل النحوية ليست موجبة وتعتمد الاستنباط المعتمد على استقراء الظاهرة النحوية.

ونجد في كتاب الزجاجي أبواباً أخرى ومسائل ملحقة تكلم فيها عن العلل مثلث الجائب التطبيقي للباب السابق حول أنواع العلل؛ فقد جعل الباب الثامن عشر<sup>(xv)</sup> في (علة دخول التنوين في الكلام ووجوهه) والباب التاسع عشر<sup>(xvi)</sup> في (علة ثقل الفعل، وخفة الاسم)، والباب العشرون<sup>(xvii)</sup> في (علة امتناع الأفعال من الخفض) وفي نهاية كتابه ذكر المسائل مختلفة يرتبط بعضها بالعلة وهي:

مسألة<sup>(xviii)</sup> " ولم يعمل اسم الفاعل عمل الفعل، ولم يعمل المصدر عمل اسم الفاعل، ولم عملت إن وما الحجازية عمل الفعل، ولم يجز فيها كل ما جاز فيه ".

وجعل مسألة<sup>(xix)</sup> في " لم أجاز المبرد إن زيدا ضربت، ولم يجز زيد ضربت "؛ وعلى العموم فمدار أبوابه حول العلل من القسم الثالث ويعرض لوجوه العلل في الموضوع الواحد بحسب آراء العلماء فقد يذكر آراء البصريين وآراء الكوفيين.

### العلل النحوية في الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ):

يعد ابن جني المنظر الأول لأصول النحو العربي إذ قدم في كتابه هذا عرضاً واسعاً للجوانب الايبستيمولوجية للنحو العربي وقد مثلت (علة النحوية) وإشكالاتها أحد تلك الجوانب. ويظهر في هذا التنظير وبصورة واضحة أثر الفكر الاعتقادي، والمذهب الديني في تناول مسألة العلة بالدراسة، ويبدو أن ابن جني قد وجد صلة قائمة بين علوم (الفقه والكلام والنحو) وهي صلة وثيقة لما تشتمل عليه هذه العلوم من الصيغة البيانية ذات المعنى الاستدلالي؛ فكان من أولى مسائل تناول العلة هو وضع حل لإشكالية طبيعة العلة النحوية هل هي كالعلة الكلامية الموجبة أي إن المعلول لا يتخلف عن علته، أم هي كالعلة الفقهية التي لا يمكن أن تتحدد على وجه الدقة إلا بنص؟ وما عدا ذلك فهي ظنية.

كما إنها عبارة عن إمارات (علامات) للأحكام وليست بعلة حقيقية لأن الله تعالى هو الذي جعلها علة لا هي بذاتها، أو بلاحز عتلي خارجي، يقول ابن جني في هذا الشأن: " باب ذكر علل النحويين أكلامية هي أم فقهية. اعلم أن علل النحويين - واعلي بذلك خذاقهم المتقنين لا ألفاهم المستضعفين - اقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين<sup>(i)</sup> ".

فابن جني يعتقد أن علل خذاق أهل النحو تقترب من علل أهل الكلام وسبب هذا القرب باعتقاده هو " ذلك إلهم (أي النحويين) إنما يحيلون على الحس ويحتجون بتقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه وذلك إنما هي أعلام وإمارات، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عتاً، غير بادية الصفحة لنا...<sup>(ii)</sup> "

إذ يمكن أن نقول إن العلل النحوية علل حسية ورابط اقترابها من العلل الكلامية هو إمكانية الإدراك غير أن درجة الكلامية متقدمة لارتباطها بالعقل المجرد وهي لذلك ملزمة. أما العلل النحوية فتعتمد الحس الفردي في إدراكها فمن ثم فهي مستنبطة اجتهدية وغير ملزمة.

ومن باب عدم إلزامها عقد ابن جني باباً في (تخصيص العلة)<sup>(iii)</sup> أي تخلف الحكم مع وجود العلة يقول فيه: " اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل وذلك إنها وإن تقدمت علل الفقه فإلها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً - وإن كان على غير قياس ومستقلاً<sup>(iii)</sup> " ويعقب بقوله: " وليس كذلك على المتكلمين، لأنها لا قدرة على غيرها، ألا ترى أن اجتماع السواد واللباض في محل واحد ممتنع لا مستكره<sup>(iv)</sup> ".

ثم يقسم ابن جني علل النحو تقسيماً على وفق إلزامها كآته يوضح ذلك الاقتراب الذي ذكره من علل المتكلمين فيقول: " ثم اعلم بعد هذا أن علل النحويين على ضربين: احدهما ما لا يُد منه، وهو لا حق بعلى المتكلمين وهو قلب الألف واوا<sup>(v)</sup> لانضمام ما قبلها، وياء لانكسار ما قبلها، نحو ضورب وقراطيس... ومن ذلك امتناع الابتداء بالساكن<sup>(iv)</sup> ".

وضرب آخر غير مطرد الحكم ويمكن أن يتخلف الحكم بوجودها وهي غير ملزمة وهذه العلل مفتقرة إلى شيء خارج فيها وهو الاحتياط لتجنب تخصيصها بأن تستوفي جميع شروط العلة فقول القائل " إن الواو والياء متى تحركا وانفتح ما قبلها قلبتا ألفين نحو قام وباع وغزا ورمى... فإذا ادخل عليه فقول له: قد صحتا في نحو غزوا ورمىا وغزوان وصميان... لخذ يتطلب ويتعذر...<sup>(vi)</sup> "

إذ الاحتياط هاهنا يكون باستيفاء مجموع أطراف العلة المبطله لها فيقال في العلة السابقة: " إنها متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعري الموضع من اللبس، أو أن يكون في معنى ما لا يُد من صحة الواو والياء فيه أو أن يخرج على الصحة منبهة على أصل بابه، فإلهما يقلبان ألفاً<sup>(vii)</sup> ".

ويبدو أن ابن جني ما عتد هذا الباب في تخصيص العلل إلا محاولة منه للخروج على ما يتوارد على العلل النحوية من عدم قدرة اطردتها مما يمنعها أن تلتحق بعلى المتكلمين، وذلك بأنه يذكر مواضع العلة المعنية جميعها، التي تنتقض فيها محاولاً استدراك هذا النقض عند وضع قاعدة العلة. ولعله لحظ التكلف في هذا الالتحاق أو سعة المواضع التي تخصص فيها العلة فوضع تقسيماً آخر للعلة إذ قال: " اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجز المضاف إليه وغير ذلك... وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة...<sup>(viii)</sup> "



وهي كما تبدو محاولة للفت والدوران، إذ أنه لم يبين المعيار المعتمد في الاصطلاح بمصطلحي العلة والسبب، وما كل هذا إلا لإلحاق العلة النحوية بالعلل الكلامية، اللتين لا يمكن جمعها في إطار واحد هو (الإلزام) لاختلاف طبيعة كل منهما وأسسهما المعتمدة.

ويبدو أن ابن السراج قد لاحظ صعوبة حصر العلة بالفاظ يسيرة فاتخذ ابن جني موطناً لعدم المواخذة فقال: "وهو الذي قدمناه آنفاً هو الذي عناه أبو بكر (يعني ابن السراج) رحمه الله بقوله: قد تكون علة الشيء الواحد أشياء كثيرة، فمتى عُدم بعضها لم تكن علة" (lix).

وقد تناول ابن جني معظم أبواب التعليل والعلّة، واعتمد من جاء بعده على ما قدمه، ولهذا عندنا المنظر الأول لعلم أصول النحو، أما بقية الأبواب التي عقدها فهي (lx) (باب العلة إذا لم تعد لم تصح)، (باب العلة وعلّة العلة)، وذكر فيه تقسيم ابن السراج (lxi) للعلل ورأى ابن قوله بعلّة العلة ما هو إلا إتمام وشرح للعلّة و (باب في حكم المعلول بعنتين) و (باب في إدراج العلة واختصارها) و (باب في دور الاعتلال) و (باب في الرد على ما اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عند أحكام العلة) و (باب الاعتلال بأفعالهم) و (باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط) و (باب في إن العرب قد أرادت من العلة والأغراض ما ليس بها وإليها وحملناه عليها) وغيرها.

وبعد فإن ابن جني قد خط منهاجاً لتناول الأصول النحوية وهو ذات صبغة فقهية واضحة، وقد عمل على تمديد بحث القياس الفقهي (والعلة أهم أركانه) إلى الدراسة النحوية حتى قال بعض الباحثين في كلام شمل المتأخرين أيضاً مما اقتدى بخطى ابن جني "فإنهم في مجال التنظير لأصول النحو قد استسخروا الهيكل الإيستيمولوجي لـ (علم أصول الفقه)، لقد بقي علم أصول الفقه على الدوام النموذج الذي يفكر به علماء أصول النحو" (lxii).

ويخصّ ابن جني وابن الأنباري فيقول عنهما: "لا تختلف أنواع القياس لدى النحاة عنها لدى الفقهاء، بل إن أولئك الذين نظروا للقياس في النحو كابن جني وابن الأنباري، لم يعملوا في حقيقة الأمر إلا على تمديد عمل الفقهاء على النحو" (lxiii). ويعمل الباحث سبب هذا التأثير من دون أن يكون هذا مقلداً من أهمية عملهم في التنظير النحوي - بقوله أنه بفعل "اتصالهم المباشر بالفقه وأصوله، وكان فيهم من ساهم في التلخيص فيهما كما ساهم الكثير منهم في المناظرات الكلامية، هذا فضلاً عن وحدة الموضوع ووحدة المنهج في العلوم البيانية الاستدلالية مما جعل الأخذ والعطاء بينهما عملية متواصلة" (lxiv).

### المبحث الثالث

#### موقف ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) والمحدثين من التعليل

يُعنى البحث العلمي الحديث بالظواهر من ناحية صفاتها، ولا يجعل من مهمته البحث عن الهدف والغاية، لأن البحث في غايات الظواهر يخرج عن نطاق الممكن إلى عيانيات لا تفيد موضوع البحث (lxv) ويبدو أنه يعني من علل أرسطو بالعلّة الصورية دون غيرها (العلّة الصورية تسمى أيضاً الفاعلة) معترف بها في العلم، لأنها تصف الوضع المعين، وتصف كيفية حدوثه؛ أما العلة الغائية (وهي إحدى علل أرسطو) فغير معترف بها علمياً لأنها تتكلم أكثر مما تتكلم عن أمور غيبية لا سبيل إلى اختيار صدقها أو كذبها (lxvi) وقد امتلأ بها التراث النحوي العربي.

وعلى هذا فإن المحدثين من إتباع المنهج الوصفي يرون تصف الكثير من العلل الذي يذكرها النحاة للظواهر النحوية. وهم على هذا النحو يؤكّدون أهمية النظرية التي تبناها ابن مضاء إلغاء العلل الثواني والثالث وإلغاء نظرية العامل النحوي اللتين تبنتها المدرستان الأساسيتان في النحو؛ وهما مدرستا البصرة والكوفة، وهذا يجب أن نلاحظ الموقف الفكري للمحدثين من جهة ولابن مضاء من جهة أخرى. فابن مضاء متأثر بالاتجاه المذهبي السائد آنذاك، وهو المذهب الظاهري، أما المحدثون فلا شأن لهم في منهجهم إلا الابتعاد عن الغيبيات في تخريج الظواهر النحوية والاقتراب بالبحث اللغوي إلى الحقائق العلمية من دون الحدس والتخمين. لقد رأى ابن مضاء أنه لما كانت غاية الدراسات النحوية أن تكسبنا معرفة بطريقة العرب في كلامها فإنه يجب الأخذ بالعلل الأولى، وطرح باقي العلل إذ في الأولى الكفالية لما نريد فقال: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم ترفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول: ولم ترفع الفاعل؟ فالجواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر" (lxvii).

أما ما يعمل به النحويون لهذا ولما بعده فهو على ما يقول ابن مضاء: "فلا يزيدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم" (lxviii). فالتحريك الصحيح للبحث النحوي أن يعتمد الاستقراء للظواهر ليخرج منه بأحكام ذات مصداق. وبهذا فإن العلل النحوية على ما يرى بعض المحدثين: "حسية تكشف عن نتيجة الاستقراء، وقد تكون ضرورية في بعض الحالات وتلحق معلولها في الوجود" (lxix).

يقول ابن مضاء في هذه العلة: "إن العلة الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بكلام العرب المدرك منا بالنظر. والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا إن العرب أمة حكمه، وذلك في بعض المواضع" (lxx). وعلى هذا فإن ابن مضاء يعد رائداً في الوصفية العربية وفي التفكير المعاصر ورائداً أيضاً في مناقشة أصول النحو العربي كما وضعتها المدرسة البصرية فحاول ردها (lxxi)، على أن الأمر لم يكن ليعطي رأيه صدى ولو شيئاً بسيطاً في الدراسات النحوية.



## نتائج البحث

- بعد الخوض في مفهوم التحليل في الدرس النحوي عند القدماء أو المحدثين يمكن أن نقول:
- ١- لقد جعل الخليل ومن بعده سيبويه التحليل جزءاً مهماً من منهجهما التفسيري للكلام العربي وظواهره، ويبدو أن سيبويه كان حريصاً على أن ينقل لنا ذلك عبر طائفة واسعة من حواراته مع أستاذه.
  - ٢- إن الانسجام الذي نراه للتحليل مع المنهج التفسيري عند سيبويه، الحصر إلى معيارية هي أقرب إلى أن يكون التحليل أو العلة السبب وما يجري في الكلام نتيجته عندما تم ربط التحليل بعلم الفقهاء.
  - ٣- يبدو أن ابن مضاء القرطبي التفتض على ما آل إليه التحليل في مرحلته الثانية وازدياد معياريته عند المتأخرين لا ما كان عليه الحال عند الخليل وسيبويه.

## ثبت المصادر والمراجع

- ١- الأصول دراسة إيسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ د. تمام حسان/ نشر مشترك/ دائرة الشؤون الثقافية/ بغداد/ ١٩٨٨.
- ٢- الأصول في النحو / أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) / تحقيق د. عبد الحسين الفتلي/ مؤسسة الرسالة (بيروت) / ط ٢ / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣- أصول النحو العربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث/ د. محمد عبد/ عالم الكتب/ القاهرة/ ط ٢ / ١٩٧٨م.
- ٤- الاقتراح في علم أصول النحو (كتاب) / جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) / تحقيق د. احمد سليم الحمصي و د. محمد احمد قاسم/ نشر جروس جروس/ ط ١ / ١٩٨٨.
- ٥- الإيضاح في علل النحو / أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) / تحقيق د. مازن مبارك / دار النفائس / بيروت/ ط ٢ / ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- ٦- بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية / د. محمد عابد الجابري / نشر وطبع مركز دراسات الوحدة العربية / ط ١ / ١٩٨٦م.
- ٧- التعريفات/ القاضي الشريف الجرجاني/ قدم لها د. احمد مطلوب/ دائرة الشؤون الثقافية/ بغداد.
- ٨- التحليل في اللغة العربية/ د. هادي نهر/ مجلة آداب المستنصرية / العدد (١٥) / ١٩٨٧م.
- ٩- الخصائص/ أبو الفتح عثمان بن جني / تحقيق محمد علي النجار/ دار الهدى للطباعة والنشر/ بيروت/ ط ٢ / مقصورة على الطبعة العربية).
- ١٠- دائرة معارف القرن العشرين / محمد فريد وجدي / دار المعرفة / بيروت / ط ٣ / ١٩٧١ م.
- ١١- الرد على النحاة/ ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) / تحقيق د. شوقي ضيف/ دار المعارف/ ط ٣ / ١٩٨٨م.
- ١٢- طبقات فحول الشعراء/ محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ) / تحقيق د. محمود محمد شاكر/ مطبعة المدني / القاهرة / ١٩٧٤م.
- ١٣- العربية وعلم اللغة البنيوي/ دراسات في الفكر اللغوي العربي الحديث / د. حلمي خليل / دار المعرفة الجامعة/ الفنية للطباعة والنشر/ ط ١ / ١٩٨٨م.
- ١٤- العلة النحوية : تاريخ وتطور (حتى نهاية القرن السادس الهجري مع تحقيق كتاب علل النحو لابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) / د. محمود جاسم الدرويش / رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب / جامعة بغداد / ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- ١٥- في أصول اللغة والنحو/ د. فؤاد حنا/ نشر مكتبة لبنان/ مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر/ بيروت.
- ١٦- القاموس المحيط / مجد الدين الفيروز آبادي / المؤسسة العربية للطباعة والنشر.
- ١٧- كتاب سيبويه/ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر/ تحقيق: عبد السلام هارون/ عالم الكتب / بيروت.
- ١٨- كشاف اصطلاحات الفنون / الشيخ المولوي محمد أعلى بن علي التهانوي/ شركة الخياط / المكتبة الإسلامية / بيروت.
- ١٩- لسان العرب / ابن منظور / مصورة عن طبعة بولاق / مصر.
- ٢٠- اللغة بين المعيارية والوصفية/ د. تمام حسان/ مطبعة النجاح الجديدة/ نشر دار الثقافة/ الدار البيضاء/ ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٢١- النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص/ د. عبد القادر المهيري و د. حمادي حمود و د. عبد السلام المسدي / الدار التونسية للنشر / المطبعة العربية/ تونس / ١٩٨٨م.



## الهوامش

- (١) طبقات فحول الشعراء : ١٤/١ .
- (٢) ينظر : في أصول اللغة والنحو : ١٣١ .
- (٣) العين : باب العين واللام .
- (٤) لسان العرب : مادة ( عل ) .
- (٥) القاموس المحيط : مادة ( عل ) .
- (٦) نفسه .
- (٧) المصباح المنير : ٧٧/٢ ( عن العلة للنحوية - تأريخ وتطور : ١٥ ) .
- (٨) التعريفات : ٨٨ .
- (٩) كشف اصطلاحات الفنون : ١٠٤٥/٤ .
- (١٠) كشف اصطلاحات الفنون : ١٠٤٥/٤ .
- (١١) دائرة معارف في القرن العشرين : ٥٨٣/٦ .
- (١٢) كشف اصطلاحات الفنون : ١٠٤٥/٤ .
- (١٣) دائرة معارف القرن العشرين : ٥٨٣/٦ .
- (١٤) التعليل في اللغة العربية : ٣١٩ ( بحث ) .
- (١٥) الاقتراح : ٧١ .
- (١٦) بنية العقل العربي : ١٥٨ .
- (١٧) نفسه : ١٤٥ .
- (١٨) الخصائص : ٢٣٧/١ .
- (١٩) الأصول ( تكملة ) : ١٧٧ .
- (٢٠) الخصائص : ٢٣٧/١ .
- (٢١) في أصول اللغة والنحو : ١٣١ .
- (٢٢) الإيضاح : ٦٥ - ٦٦ .
- (٢٣) نفسه : ٦٦ .
- (٢٤) الإيضاح : ٦٤ .
- (٢٥) ينظر : نفسه .
- (٢٦) لمع الأئمة : ٤٤ عن : النظرية اللسانية والشعرية : ١٤٠ - ١٤١ .
- (٢٧) الخصائص : ٤٢/٢ - ٤٣ ، وينظر : النظرية اللسانية والشعرية : ١٣٤ .
- (٢٨) ينظر : الإيضاح : ٦٥ - ٦٦ ( وقد سبق ذكره )
- (٢٩) الكتاب : ١٣١/٢ .
- (٣٠) نفسه : ٣٩٥/١ .
- (٣١) الكتاب : ١٩٦/٢ .
- (٣٢) نفسه : ١٨٣/٢ .
- (٣٣) المذاقون : ١٠ .
- (٣٤) الكتاب : ١٠٠/٣ - ١٠١ .
- (٣٥) الكتاب : ١٦/١ .
- (٣٦) نفسه : ١٨/١ .
- (٣٧) نفسه : ٢٠٨/٢ .
- (٣٨) نفسه : ٢٧٥/١ .
- (٣٩) الكتاب : ١٠ - ٩/٣ .
- (٤٠) صرّف ناسخ الكتاب عنوانه إلى (الإيضاح في عل النحو) وقد ذكر الزجاجي عنوان كتابه في المقدمة بقوله: (الإيضاح لأسرار النحو) .



- (<sup>٦٤</sup>) الإيضاح : ٦٤ .
- (<sup>٦٥</sup>) فهي نفسه تعكس الحالة الفكرية السائدة آنذاك .
- (<sup>٦٦</sup>) الإيضاح : ٦٤ - ٦٥ .
- (<sup>٦٧</sup>) لقد اشرنا فيما سبق إلى أن القياس واعني المظاهر القلمية منه تقترب من لُغويات المحدثين من المدرسة النحوية التحويلية في فكرة ( الكفاءة اللغوية ) للفرد والكفاءة اللغوية هي المسؤولة عن نظم الكثير من الجمل مما لم تكن قد طرقت أسماها من قبل .
- (<sup>٦٨</sup>) الإيضاح : ٩٧-٩٩ ( ترتيب الأبواب هو من عمل المحقق في الفهرست )
- (<sup>٦٩</sup>) نفسه : ١٠٠ - ١٠١ .
- (<sup>٧٠</sup>) نفسه : ١٠٢ - ١٠٦ .
- (<sup>٧١</sup>) نفسه : ١٣٥ - ١٣٦ .
- (<sup>٧٢</sup>) نفسه : ١٣٧ .
- (<sup>٧٣</sup>) الفصائل : ٤٨/١ .
- (<sup>٧٤</sup>) نفسه .
- (<sup>٧٥</sup>) هذا المصطلح هو مبحث مستعار من اللغة ( المحقق ) وقد سمي السويطي : القواعد في اللغة: بنية العقل العربي: ١٦٨ .
- (<sup>٧٦</sup>) الفصائل : ١٤٤/١ - ١٤٥ .
- (<sup>٧٧</sup>) نفسه : ١٤٥/١ .
- (<sup>٧٨</sup>) نفسه .
- (<sup>٧٩</sup>) نفسه : ١٤٦/١ .
- (<sup>٨٠</sup>) الفصائل : ١٤٧/١ .
- (<sup>٨١</sup>) نفسه : ١٦٤/١ .
- (<sup>٨٢</sup>) نفسه : ١٦١/١ .
- (<sup>٨٣</sup>) نفسه : ١٦٩ - ١٧٣ ، ١٧٤ - ١٧٣/١ ، ١٧٤ - ١٧٣/١ ، ١٨١ - ١٧٤/١ ، ١٨١ - ١٨٣/١ ، ١٨٣ - ١٨١/١ ، ١٨٤ - ١٨٣/١ ، ١٨٤ - ١٨٣/١ ، ١٩٤ - ١٩٣/١ ، ٢٣٧ - ٢٣٦/١ ( على الترتيب ) .
- (<sup>٨٤</sup>) ينظر الأصول في النحو : ٣٥/١ .
- (<sup>٨٥</sup>) بنية العقل العربي : ١٤١ .
- (<sup>٨٦</sup>) نفسه : ١٥٠ .
- (<sup>٨٧</sup>) نفسه .
- (<sup>٨٨</sup>) أصول النحو العربي : ١٦٦ .
- (<sup>٨٩</sup>) اللغة بين الوصفية والمعيارية : ٤٦ .
- (<sup>٩٠</sup>) الرد على النحاة : ١٣٠ .
- (<sup>٩١</sup>) الرد على النحاة : ١٣٠ - ١٣١ .
- (<sup>٩٢</sup>) الأصول : ١٨٠ .
- (<sup>٩٣</sup>) الرد على النحاة : ١٣١ .
- (<sup>٩٤</sup>) العربية وعلم اللغة الهلونية : ٥٩ .



# **JOURNAL OF THE UNIVERSITY OF KARBALA**

An Academic Journal Adopted for Scientific Promotions Issued by  
Karbala University



**Editor in chief**  
**Prof. Dr. Hassan Aoda Al-Ghanimi**

**Secretary of Editor**  
**Assis.Prof.Dr.P Shafi Hussein Al-**  
**Sharifi**

**Technical Office**

**Bushra K. Thiab**

**Israa K. Ali**

**Nadwa J. AL-hisnawy**

**Dhieaa H. Hadee**

**Journal of Kerbala University , Vol 7. No4. Humainies . 2009**